الوصفة المؤقتة لاتصلح علاجا دائما

الاحتراب الكردي بين الوساطة الامريكية وعراقية الحل

كان من تداعيات حرب الخليج وهزيمة العراق اقامة المنطقة الكردية الامنة وما اعقبها من انشاء منطقة محظورة الطيران على بغداد فوق خط 36، وجاء ذلك كأجراء انساني مؤقت استجابة لحالة طارئة كان يعتقد بانها سوف تنتهي قريبا حال سقوط نظام الحكم في بغداد. ولكن استمرار حالة "السقوط المؤجل" لنظام بغداد فرض على الاطراف الكردية والاقليمية والدولية اعادة حساباتها السياسية تجاه بغداد من جهة وتجاه بعضها البعض من جهة اخرى.

الاطراف الكردية : سحبت بغداد قواتها العسكرية والادارة المركزية عن معظم المناطق الكردية وفرضت حصارا اقتصاديا على تلك المنطقة بأمل ارهاق المنطقة الكردية. فعملت الاطراف الكردية النافذة على ملء الفراغ الاداري والتنظيمي عبر مؤسسات - برلمان وحكومة- جاءت تركيبتها هي الاخرى مؤقتة، وذلك باعتمادها قرار المناصفة بين الحزبين الرئسيين وفرضت عمليا على الاحزاب الاخرى الاصطفاف او الانضمام لأحد الحزبين الرئيسيين. ولكن باستمرار الوضع "المؤقت" وغياب خطر بغداد، اخذت الاطراف الكردية تتعامل مع الوضع الموقت كحالة دائمة بما دفع للسطح مجددا صراعاتها الداخلية الموروثة، ولم يكن بمقدور التجربة الديمقراطية والبرلمانية المؤقتة ان توفر شروط لعبة التناقس بين الحزبين الكرديين ذات الارث التاريخي المعقد، بل سعى كل طرف الى تحسين مواقعه على حساب الاخر- ماليا وجغرافيا- باعتماد القوة مع توظيف المصالح المتناقضة لدول الجوار لصالح هذا التناقس الحزبي.

غازل الطالباني رئس الجمهورية التركي اوزال لحد التلويح بوحدة كردستان العراق بتركيا الديمقراطية، في وقت توجه البارزاني للتعاون مع حزب العمال الكردستاني المناوىء لتركيا، والى التقرب الى ايران. وعندما تعرضت الاحزاب الاسلامية الكردية لهجوم من قوات الاتحاد الوطني، تحالف بارزاني مع تلك الاحزاب ومع ايران لضرب الطالباني. وسرعان ما تغيرت الادوار ليتحالف الطالباني مع ايران ويندفع بارزاني للتعاون مع تركيا في ضرب حزب العمال الكردستاني.

ان القتال الذي شهدته كردستان العراق منذ ايار 1994 كرس حالة العداء بين الحزبين من خلال تقسيم كردستان الى منطقتين يتقاسمهما الحزبان. وكان للنجاح الذي حققته قوات الطالباني في احتلال اربيل عاصمة "اقليم كردستان" ان فتحت شهية الطالباني لحسم الصراع مع البارزاني عسكريا بحجة ان كردستان لايمكن ان تعيش برأسين، وان حزبه على نقيض حزب بارزاني "العشائري" يمثل الحالة "المتحضرة" والمتقدمة.

وفي هذه الاثناء لم يفوت الطرفان فرصة ادامة الصلة ببغداد خوفا من احتمال انفراد الطرف الاخر باستغلالها.

ان المعاناة التي يعيشها الشعب الكردي (ثلاثة الاف قتيل في سنة واحدة) دفعت الغالبية الكردية المستقلة لرفع شعار "لتسقط القيادات المتحاربة في كردستان". بل ان البعض وجد في مبدئية سلوك حزب العمال الكردستاني التركي اغراءاً للتعاون، الامر الذي انعكس مؤخرا بتأسيس "الحزب الثوري الكردستاني" كجناح سياسي لحزب العمال الكردستاني في كردستان العراق.

الموقف التركي: كانت تركيا اكثر الاطراف الاقليمية تأثرا بديمومة الحالة "المؤقتة" في كردستان العراق. فقد تلاشى عداء تركيا للعراق كما تمثل بالرئيس اوزال، ليفسح المجال لحكومة تشيلر للبحث عن حل لمشكلة كردستان العراق من خلال دفع الحزبين الكرديين الرئسيين للحوار والتفاهم مع بغداد. ترى انقرة في كردستان العراق فراغا سياسيا لايخدم سوى التوجهات القومية الانفصالية لاكراد تركيا بقيادة عبد الله اوجلان، فقايضت مساعدتها للطالباني او البارزاني بخدماتهما في لجم حزب العمال. فقد سبق للطالباني ان وصف عبد الله اوجلان بانه يمثل "عقلية الحرب الكورية"، بينما اعتبر البارزاني حزب العمال "اكبر خطر على الامة الكردية". ومع ذلك يتصاعد نفوذ حزب العمال في شمال العراق الامر الذي دفع انقرة لزج عشرات الآلاف من العسكريين داخل الحدود العراقية لملاحقتهم مرتين هذا العام، الامر الذي يشكل استنزافا ماليا وعسكريا لتركيا، واحراجا دوليا لها.

فاذا كانت تركيا تخشى الفوضى في كردستان العراق، فانها تخاف كذلك من وحدة اكراد العراق في كيان سياسي كردي مستقل عن بغداد، كما لاتريد ان يؤدي صراعهم الداخلي الى تصاعد النفوذ الايراني. وعليه لاتجد تركيا طريقا سالكا سوى طريق بغداد الذي ترفض واشنطن فتحه رغم عدم توفيرها البديل.

ومن الصعب على تركيا-المثقلة بعبيء 16 مليون كردي تركي- ممارسة دور الشرطي في شمال العراق. وحتى تدخلها العسكري في شمال العراق كان مشروطا بالانسحاب السريع وضرب حزب العمال فقط.

الموقف الايراني: تعاملت ايران بنجاح مع الحالة الكردية "المؤقتة"، فقد كانت ايران مغيبة من كردستان العراق بعد وقف الحرب العراقية-الايرانية عام 1988. وبعد هزيمة العراق في حرب 1991 تحولت كردستان العراق الى منطقة نفوذ تركي-امريكي. ولكن استمرار الحالة "المؤقتة" وما سببته من احتراب كردي داخلي اعطى ايران الفرصة لتكريس نفوذها بما يضاهي النفوذ التركي. فقد لجأت ايران الى سياسة العصا الغليظة باستخدام القوات المسلحة في ضرب قوات الاتحاد الوطني ابان تحالفه مع تركيا وحمايته لاكراد ايران، وسرعان ما اضطر الطالباني الى تغيير موقفه بحكم الجغرافية والحاجة للمال وحماية الذات. اثبتت الماكنة العسكرية الايرانية قدرتها في الحاق افدح الخسائر بقوات الطالباني، كما جندت ايران تكتلات كردية عراقية باسم الاسلام، واخيرا ادى الفصل الجغرافي لمناطق نفوذ الطالباني عن تركيا الى الاعتماد على ايران كمنفذ وحيد للعالم الخارجي. كل ذلك ادى الى استجابة الطالباني لرغبات طهران:

فاغلق اذاعة اكراد ايران المعادية لطهران، وضيق على نشاطهم، وانتشر حرس "الباسدران" الايراني في السليمانية وغيرها واخذت اذاعة الطالباني تحتفل بعاشوراء وبالمقابل قدمت ايران الدعم المالي والعسكري لطالباني، وفتحت حدودها للتجارة مع كردستان بما يعوض طالباني عن التجارة مع تركيا.

ان تصاعد النفوذ الايراني في شمال العراق اضاف ورقة بيد طهران في التعامل مع بغداد. ومن المفارقات ان تجد واشنطن ان المنطقة الامنة والمحظورة على الطيران العراقي تتحول الى منطقة امنة للنفوذ الايراني بما يخرق سياسة الاحتواء الامريكي لايران. الامر الذي اثار مخاوف تركيا والولايات المتحدة، ومن هنا وجدت واشنطن ضرورة التحرك الفعال لتطويق هذه التطورات : (تزايد النفوذ الايراني، الضغط التركي لاعتماد حل التفاوض مع بغداد، انفلات الوضع الامني).

المبادرة الامريكية: سبق ان تدخلت واشنطن للضغط على قادة الحزبين الرئيسيين لوقف القتال ولكن دون نجاح. ولكن الجديد في مبادرتها الاخيرة انها جاءت في اعقاب تصاعد النفوذ الايراني في كردستان. فقد دعت الخارجية الامريكية (رسالة الحكومة الامريكية بتاريخ،21 تموز 1995 الى الزعيمين الكرديين، بارزاني وطالباني) للمرة الاولى رسميا الزعماء الاكراد الى عدم التفاوض مع بغداد، وشددت على انها لاتستطيع قبول "اي دور" للحكومة الايرانية في شمال العراق، واعلنت عن انها قررت "بسبب مصالحناالمشتركة" المشاركة "بفاعلية" في ايجاد "حل دائم" للمشاكل بين الحزبين، واعتبرت استمرار الوضع الحالي في كردستان تهديدا لمصالحها.

السؤال الذي يتبادر للذهن: لماذا تنجح واشنطن في وساطتها اليوم فيما فشلت سابقا مساع امريكية واخرى تركية وايرانية وفرنسية وحتى مساعي المعارضة العراقية المتمثلة بالمؤتمر الوطني؟

الجواب: من الصعب نجاح المساعي الامريكية للاسباب التالية:

- ان واشنطن لاتعترف بقضية الشعب الكردي كقومية لها حق تقرير المصير، بل تعتبرها قضية انسانية بحاجة للامن والاستقرار، وعلى حد قول نيكولاس بيرنز، الناطق الرسمي باسم الخارجية الامريكية (95//26/7) "لانعترف بالسيادة الكردية، ولم نعترف بدولة كردية". كما ان الادارة الامريكية رفضت الاعتراف بالحكومة او البرلمان الكردي المنتخب عام 1992، واصرت على التعامل مع القيادات الحزبية وليس المنتخبة.

- تعاملت الادارة الامريكية مع المنطقة الكردية كجزء من العراق فيما يتعلق بالحصار الاقتصادي المفروض على العراق، مما جعل المنطقة الكردية تعاني من حصارين، حكومي عراقي والامم المتحدة. ويصعب على واشنطن اليوم التراجع عن هذا الموقف استجابة لطلب الاكراد لانعكاساته السلبية على صدقيتها في مجلس الامن.

- شكوك معظم الاكراد في اولويات السياسة الامريكية التي جعلت مصلحتها "المشتركة" مع الاكراد تأتي لاحقة لمصالحها مع تركيا او حتى العراق. ولاتزال مرارة تخلي واشنطن عن الاكراد عام 1975 بمجرد توصل شاه

ايران الى اتفاق مع صدام حسين عالقة بالاذهان.

- ان ادارة كلينتون الضعيفة التي رفضت وضع جنود امريكان في البوسنة، لا يتوقع تدخلها بارسال جنود لوقف القتال وضبط السلام بين المتحاربين الاكراد. كما لا امل باستخدام قوات الامم المتحدة لهذا الغرض، علما انه حتى مناطق الحظر الجوي غير مخول بها من قبل الامم المتحدة.

- اما تهديد واشنطن بسحب حمايتها الجوية ومساعداتها الانسانية، فهو في الواقع دعوة للتدخل الايراني او عودة القوات العسكرية العراقية.

- ان الطالباني بتعاونه مع ايران دفع الامريكان لد "التورط" في لعبة الصراع الكردي الداخلي، وبدون شك سيطلب الطالباني ثمناً للتخلي عن ايران يتجاوز مجرد الحماية من الانتقام الايراني، وهو امر بحد ذاته صعبا، الى دعم مالي وسياسي الامر الذي سيعتبره البارزاني انحيازا امريكيا ضده، خاصة وان امريكا تملك ورقة الضغط الاقتصادي على البارزاني من خلال الحد من التجارة عبر الحدود العراقية التركية الواقعة في مناطق البارزاني.

-ان الادارة الامريكية لاتملك حلا دائما سوى استمرار الحالة "المؤقتة"، لانها لاتزال تعتبر ان الوضع الصحيح هو في عودة السلطة المركزية الى شمال العراق ولكن بعد تغيير النظام في بغداد، وهذا ما تأمل واشنطن تحقيقه من خلال استمرار الحصار على العراق !! ولكن يبدو ان الحصار دفع الاكراد الى الاقتتال (الاختلاف على الموارد المالية)، وانهك الشعب العراقي ولكن دون ان تبدو في الافق بعد مضي مايقرب من خمسة سنوات امكانية اسقاط النظام الحاكم في بغداد.

- في غياب التصور البديل للحالة "الموقتة" القائمة في كردستان، وفقدان آلية استقرار الحالة "الموقتة"، بتواجد عسكري امريكي او قوات الامم المتحدة، سيكون اجتماع الطرفين الكرديين المتقاتلين تحت وصاية واشنطن مجرد كسب للوقت وعلى احسن حال هدنة موقتة يعود بعدها القتال، خاصة وان لطهران وبغداد مصلحة بأفشال الدور الامريكي. ان استجابة البارزاني، بعد تلكؤ، في قبول وساطة واشنطن نابع عن خوفه ان يكرس الاجتماع المقترح المكاسب العسكرية التي حققها الطالباني من خلال احتلال اربيل دون توفر صيغة للحل الأشمل او استعداد امريكي للالتزام، ماليا وعسكريا، بتنفيذ مايتم الاتفاق عليه، وهذا مايفسر استمرار القتال بين الطرفين الكرديين حتى بعد اعلان الطرفين عن قبول الوساطة الامريكية.

الحل العراقي «المؤجل» وامكانية الحوار مع بغداد

ان القيادات الكردية، رغم تطلعاتها القومية تدرك اليوم ان الوضع الاقليمي والدولي لايسمح باقامة الدولة الكردية، واقصى مايمكن تحقيقه في المرحلة الحالية هو ضمان الحقوق القومية للاكراد في اطار دولة عراقية ديمقراطية.

ان عراقية التحرك والعمل السياسي هي المدخل لضمان المصلحة القومية للاكراد العراقيين والعراقيين عموما. حاولت القيادات الكردية اعتماد هذا الطريق من خلال تجربة "المؤتمر الوطني العراقي" التي اصر عليها الامريكان، ولكن بعد مضي اربع سنوات وجد الاكراد ان "المؤتمر الوطني" اضعف من ان يكون اداة التغيير المطلوبة في بغداد، وبدلا من ان يكون طرفا موحدا للاكراد انتهى الامر باتهامه من قبل الاكراد بالانحياز لهذا الطرف او ذاك، كما فشلت مناوشاته العسكرية مع الجيش العراقي (اذار-ايار 1995) في تحسين وضعه، بل ازداد المؤتمر تفككا خاصة بعد اعلان العديد من شخصيات والقوى المشاركة في المؤتمر عن تجميد عضويتها او انسحابها منه.

وبالمقابل اصبح استمرار الحالة "المؤقتة" في كردستان العراق بمثابة دعوة للانتحار البطيء، وانتظار سقوط صدام حسين كما قال جلال الطالباني يجب "ان لايصبح دعوة للانتحار".

فهل حان وقت مواصلة الاكراد خيار الحوار مع بغداد؟

سبق للاكراد ان تفاوضوا في عام 1991 مع بغداد وتوصلوا الى مشروع اتفاق قابل للتطوير، ولكن المفاوضات علقت ليس لعدم استعداد الطرفين لمواصلة الحوار، وانما لدور واشنطن في اقناع الاكراد بعدم مواصلة التفاوض بحجة قرب نجاح مساعي امريكا في اسقاط نظام بغداد.

ولكن اليوم (بعد اربع سنوات) وبغياب خيار "سقوط صدام" من حق الاكراد ان يعيدوا النظر في موقفهم ويطالبوا واشنطن بتفهم ضرورة الحوار مع بغداد كوسيلة للخروج من المأزق الكردي والوطني العراقي، وذلك من المنطلقات التالية:

- ان استمرار المأزق الوطني العراقي اكثر من اربع سنوات من الحصار جعل انقاذ العراق من الانهيار الكامل وليس استبدال السلطة الهدف الرئيس للمواطن العراقي، فقد يتم اسقاط النظام ولكن دون ضمان سلامة العراق من خطر التقسم والتشرذم اوالحرب الاهلية. ولنا في الاقتتال الكردي رغم انحسار سلطة بغداد خير نذير.

- مبدأ التفاوض غير مرفوض مبدئيا، خاصة وان امريكا هي التي تدعو المعارضة الجزائرية للحوار مع الحكومة العسكرية القائمة. كما ان ضغط واشنطن كان وراء تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية مع اسرائيل. ان واشنطن تملك بعض مستلزمات نجاح التفاوض بين السلطة والمعارضة العراقية من ورقة رفع الحصار الى تخفيف عبء التعويضات المالية.

- ان اي اتفاق مع بغداد لايعول عليه دون ضمانات دولية، وليس افضل من امريكاومن وراءها الامم المتحدة في توفير مثل هذه الضمانات كما فعلت في تنفيذ قرار 687 الخاص بتدمير اسلحة العراق المحظورة، حيث استطاعت توفير آلية للرقابة الدائمة وضوابط دولية ومالية كفيلة بالتزام بغداد بقرار مجلس الامن 687.

- ان قرار 688 الصادر عن مجلس الامن يطالب الحكومة العراقية بوقف القمع واقامة حوار مفتوح مع المعارضة العراقية.

- مساعدة امريكا للمفاوض الكردي في استخدام ورقة الحصار لمقايضتها بالانفتاح الديمقراطي والمشاركة المتكافئة للاكراد في الحكم سيكرس دور القيادة الكردية الرائد على صعيد كل الشعب العراقي وليس الاكراد فحسب، وتكون مشاركتهم في الحكم هي دليل بغداد على اثبات حسن النوايا التي تطالب بها قرارات الامم المتحدة.

-ان الحوار والتفاوض لايعني ضمان التوصل الى اتفاق، بل هو مسعى لابد من استكشافه قبل رفضه. ويتطلب وضع اسس وجدول اعمال متفق عليهما قبل بدء التفاوض. ولكن تبقى الخطوة الاولى هي في قبول فكرة التفاوض كي يصار الحديث عن الضمانات.

- اعلنت بغداد عن دعوتها للاكراد للتفاوض، في وقت ترفض مثل هذا الحوار مع الاطراف العراقية العربية. المطلوب مشاركة بقية الاطراف العراقية-اضافة للاكراد- في اي حوار مع السلطة العراقية، وهذا مايمكن ان يحققه المفاوض الكردي.

- في غياب، ان لم اقل استحالة الحل الجذري، تصبح الحلول التوفيقة الخيار المفضل وان لم يكن الافضل، وامام قادة الاكراد فرصة لان يكرسوا جدول عملهم الوطني، ليس على صعيد كردستان فحسب بل في انقاذ كل العراق من خلال دورهم في مقايضة رفع الحصار بالانفتاح الديمقراطي والقومي للنظام، وبذلك خلاص لكل العراقيين.

(الملف العراقي، العدد 44، آب 1995)

❋ ❋ ❋